مؤشرات تنافسية الاقتصادات العربية و جاهزية الاعمال لعام 2024 – العراق حالة دراسية

م. احمد ابراهيم حسين علي
وزارة التعليم العالي – دائرة البعثات والعلاقات الثقافية

ملخص البحث:

يحاول الباحث تسليط الضوء على ابرز مؤشر اقتصادي خاص بالمنطقة العربية يصدره صندوق النقد العربي منذ عام 2016 بشكل تقارير سنوية تعكس تنافسية الاقتصادات العربية ومقارنتها لمعرفة التطورات الحاصلة في اقتصاداتها. والتنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي (وجه نظر الدولة) تختلف عن التنافسية على المستوى الجزئي (وجهة نظر الشركات ومنشآت الاعمال)، فالتنافسية لدى الدولة يشمل تحقيق معدلات نمو عالية ومستمرة وتطوير البنية التحتية وتوفير فرص العمل والمحافظة على استقرار الأسعار والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الرفاهية والازدهار الاقتصادي، الى جانب توفير المناخ والبيئة الملائمة لجذب الاستثمارات، في حين تمثل التنافسية لدى قطاع الاعمال (المنشآت) في السعي الى تحقيق اعلى عائد ممكن باقل التكاليف والاستمرارية في الأسواق ومنافسة الشركات التي تنتج سلعاً بديلة بكفاءة عالية والسعي الى النفاذ الى الأسواق وكيفية الوصول الى قنوات التوزيع. يتكون المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية من مؤشرين رئيسين هما مؤشر الاقتصاد الكلي ويضم أربع محاور تضم 18 مؤشر كمي يرتبط بالقطاع الحقيقي، فيما يتضمن مؤشر بيئة جاذبية الاستثمار 11 مؤشراً كمياً، إذ يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي مدى قدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في حين يعكس مؤشر بيئة جاذبية الاستثمار مختلف السياسات التي يتم تبنيها لجذب وزيادة حجم الاستمارات , اذ جاء العراق خارج تصنيف مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية للعام 2024، تصدرت السعودية والإمارات والبحرين قائمة الدول العربية في المؤشر، فيما جاءت الدنمارك وإستونيا وسنغافورة عل رأس التصنيف العالمي الذي يضم 193 دولة عضو في الأمم المتحدة. ويقيس المؤشر العالمي نطاق وجودة الخدمات عبر الإنترنت، وحالة البنية التحتية للاتصالات والقدرات البشرية. وأشار المؤشر إلى أن الدول الثماني عشرة الرائدة في التنمية الرقمية هي دول ذات دخل مرتفع , كما يقع العراق في الربع الأخير من مؤشر جاهزية الأعمال، إذ تبلغ درجة العراق 49.39 نقطة فقط , أما في مؤشر الخدمات العامة، فقد حقق 21.45 نقطة، وتُعد هذه المرتبة من أدنى المراتب ضمن هذا المؤشر، فيما وقع العراق ضمن مؤشر الكفاءة التشغيلية في المجموعة الرابعة من بين 50 اقتصاداً، إذ تبلغ درجته ضمن هذا المؤشر بنحو46.79 نقطة وهي درجة ضعيفة مقارنة بالاقتصادات الأخرى الناشئة.

الكلمات المفتاحية : تنافسية الاقتصادات , جاهزية الاعمال , العراق .

Indicators of competitiveness of Arab economies and business readiness for the year 2024 – Iraq As a Case Study

Lectur. Ahmed Ibrahim Hussein Ali
Iraqi Ministry of Higher Education – Directorate of Scholarships and Cultural affiars

Abstract

A researcher tries to shed light on the most prominent economic indicator for the Arab region issued by the Arab Monetary Fund since 2016 in the form of annual reports that reflect the competitiveness of Arab economies and compare them to know the developments in their economies. Competitiveness at the macroeconomic level (the state's point of view) differs from competitiveness at the micro level (the point of view of companies and business establishments), as the country's competitiveness includes achieving high and continuous growth rates, developing

infrastructure, providing job opportunities, maintaining price stability, alleviating poverty, achieving welfare and economic prosperity, as well as providing the appropriate climate and environment to attract investments, while the competitiveness of the business sector (establishments) is represented in the pursuit of achieving the highest possible return at the lowest costs and continuity in the markets. And compete with companies that produce alternative goods with high efficiency and seek to access markets and how to access distribution channels. The General Competitiveness Index of Arab Economies consists of two main indicators: the macroeconomic index and includes four axes that include 18 quantitative indicators related to the real sector, while the investment attractiveness environment index includes 11 quantitative indicators.
Macroeconomic index reflects the government's ability to achieve economic stability, while the investment attractiveness environment index reflects the various policies that are adopted to attract and increase the volume of forms, as Iraq came outside the classification of the United Nations e-Government Development Index for the year 2024, Saudi Arabia, the UAE and Bahrain topped the list of Arab countries in the index, while Denmark, Estonia and Singapore came at the top of the global ranking, which includes 193 member states of the United Nations. The Global Index measures the scope and quality of online services, the state of telecommunications infrastructure and human capabilities. The index indicated that the eighteen leading countries in digital development are high-income countries, and Iraq is located in the last quarter of the business readiness index, as Iraq's score is only 49.39 points, while in the public services index, it achieved 21.45 points, and this rank is one of the lowest ranks within this index, while Iraq fell within the operational efficiency index in the fourth group out of 50 economies, as its score within this index is about 46.79 points, which is a degree Weak compared to other emerging economies.

Keywords: competitiveness of economies, business readiness, Iraq.

اشكالية البحث واهدافه

تنطلق مشكلة البحث من التساول الاساسي : ما مدى الادراك المتولد لدى صناع القرار الاقتصادي في العراق حول قدرة العراق على المنافسة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، مثل زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل.

يهدف الباحث الى تعزيز عناصر التنافسية الاقتصادية في العراق وفق الاتي :

اولاً : العوامل الأساسية

1. *البيئة الاقتصادية*: الاستقرار السياسي، القوانين واللوائح، والبنية التحتية.
2. *القدرات البشرية*: المهارات، التعليم، والتدريب.
3. *الابتكار*: البحث والتطوير، وتحسين المنتجات والخدمات.
4. *التكنولوجيا*: الاستخدام الفعال للتكنولوجيا في الإنتاج والتجارة.
5. *التمويل*: الوصول إلى رأس المال والتمويل.

ثانياً : العوامل الثانوية

1. *الجودة*: تحسين جودة المنتجات والخدمات.
2. *التكلفة*: تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف.
3. *السرعة*: السرعة في الإنتاج والتسليم.
4. *الخدمة*: تقديم خدمة ممتازة للعملاء.
5. *الابتكار المستمر*: تحديث المنتجات والخدمات.

المقدمة

يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يقيس القدرة التنافسية بين البلدان منذ عام 1979 ، بأنها "مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية بلد ما". هناك تعريفات أخرى مختلفة قليلاً ولكنها تستخدم عمومًا كلمة "الإنتاجية." وهناك طريقة أخرى للتفكير في العوامل التي تجعل بلداً ما قادراً على المنافسة، وهي أن نفكر في الكيفية التي يعمل بها هذا البلد على تعزيز رفاهتنا. ونحن نعتقد أن الاقتصاد التنافسي هو اقتصاد منتج. والإنتاجية تؤدي إلى النمو، الذي يؤدي بدوره إلى رفع مستويات الدخل، وربما إلى تحسين رفاهة الناس، رغم أن هذا قد يبدو تبسيطاً للأمور.

إن الإنتاجية مهمة لأنها ثبت أنها العامل الرئيسي الذي يحرك النمو ومستويات الدخل. وترتبط مستويات الدخل ارتباطًا وثيقًا برفاهة الإنسان. لذا فإن فهم العوامل التي تسمح بحدوث هذه السلسلة من الأحداث أمر بالغ الأهمية. في الأساس، يعني ارتفاع القدرة التنافسية ارتفاع الرخاء. وفي المنتدى الاقتصادي العالمي، نعتقد أن الاقتصادات التنافسية هي تلك التي من المرجح أن تكون قادرة على النمو على نحو أكثر استدامة وشمولاً، وهذا يعني زيادة احتمالات استفادة الجميع في المجتمع من ثمار النمو الاقتصادي. اذ يمكن تقسيم القدرة التنافسية للدول إلى 12 مجالاً أو ركيزة مميزة، والتي نقوم بتقسيمها إلى ثلاثة مؤشرات فرعية. وهذه هي "المتطلبات الأساسية" التي تشمل المؤسسات والبنية الأساسية والبيئة الاقتصادية الكلية والصحة والتعليم الأساسي. ونحن نطلق على هذه المؤشرات "الأساسية" لأن هذه الركائز تميل إلى أن تكون هي تلك التي تعالجها الدول في المراحل المبكرة من التنمية أولاً. بعد ذلك يأتي مؤشرنا الفرعي "معززات الكفاءة". وفي الأساس، ننظر إلى الأسواق – سواء كان الأمر يتعلق بأداء السلع، أو سوق العمل، أو الأسواق المالية – ولكننا نأخذ في الاعتبار أيضاً التعليم العالي والتدريب، والاستعداد التكنولوجي، الذي يقيس مدى استعداد الاقتصادات للانتقال إلى اقتصادات أكثر تقدماً وقائمة على المعرفة. تتألف الركيز الأخيرة، الابتكار والتطور، من ركيزتين فرعيتين وهما : تطور الأعمال والابتكار. وهما مجالان أكثر تعقيداً من مجالات القدرة التنافسية التي تتطلب من الاقتصاد أن يكون قادراً على الاستفادة من الشركات والمؤسسات البحثية ذات المستوى العالمي، فضلاً عن حكومة مبتكرة وداعمة. وتميل البلدان التي تحقق درجات عالية في هذه الركائز إلى أن تكون اقتصادات متقدمة ذات نصيب مرتفع من الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

تهدف دراسة القدرة التنافسية من قبل منتدى الاقتصاد العالمي إلى مساعدة القادة وصناع السياسات على اتخاذ الخيارات الصحيحة عندما يتعلق الأمر برفع مستوى الرفاهة الاقتصادية للناس. ولكن في حين أنها تأخذ في الاعتبار أكثر من 100 قياس منفصل لكل بلد، فإن الأهمية النسبية لكل منها تتغير باستمرار. ولهذا السبب فإننا نراجع منهجيتنا باستمرار للتأكد من أنها ذات صلة قدر الإمكان بعالمنا المتغير. كما أن القدرة التنافسية لا تخبرنا بالكثير عن المستقبل كما نود. على سبيل المثال، في الثورة الصناعية الرابعة، نعرف بعض الأشياء على وجه اليقين، مثل أن العديد من الوظائف سوف تحل محلها الأتمتة والروبوتات. وقد يؤدي هذا إلى زيادة أهمية تعليمنا، مع تحول الاقتصادات إلى عمل أعلى قيمة وأعلى مهارة. ومرة أخرى، هذا سبب آخر يجعلنا بحاجة إلى مراقبة ما نقيسه وكيف نقيس الاقتصادات. هناك العديد من العوامل الأخرى المهمة للغاية للحياة والرفاهة والتي لا يتم تضمينها في عملنا التنافسي. شمولية الاقتصادات أمر واحد وما زلنا لم نعثر على طريقة جيدة لإدراج الإدارة البيئية في حساباتنا. ونظرًا للترابط بين الطبيعة والأنظمة التي

صنعها الإنسان، فمن المرجح أن تلعب الاستدامة البيئية دورًا متزايدًا في تحديد النجاح الاقتصادي في المستقبل

اما التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي (وجه نظر الدولة) تختلف عن التنافسية على المستوى الجزئي (وجهة نظر الشركات ومنشآت الاعمال)، فالتنافسية لدى الدولة يشمل تحقيق معدلات نمو عالية ومستمرة وتطوير البنية التحتية وتوفير فرص العمل والمحافظة على استقرار الأسعار والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الرفاهية والازدهار الاقتصادي، الى جانب توفير المناخ والبيئة الملائمة لجذب الاستثمارات، في حين تمثل التنافسية لدى قطاع الاعمال (المنشآت) في السعي الى تحقيق اعلى عائد ممكن باقل التكاليف والاستمرارية في الأسواق ومنافسة الشركات التي تنتج سلعاً بديلة بكفاءة عالية والسعي الى النفاذ الى الأسواق وكيفية الوصول الى قنوات التوزيع.

ويتكون المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية من مؤشرين رئيسين هما مؤشر الاقتصاد الكلي ويضم أربع محاور تضم 18 مؤشر كمي يرتبط بالقطاع الحقيقي، فيما يتضمن مؤشر بيئة جاذبية الاستثمار 11 مؤشراً كمياً، إذ يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي مدى قدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في حين يعكس مؤشر بيئة جاذبية الاستثمار مختلف السياسات التي يتم تبنيها لجذب وزيادة حجم الاستمارات

المحور الاول : نظرة شاملة على الاقتصاد العراقي

لفهم واقع الاقتصاد العراقي والتنمية الاقتصادية يجب فهم طبيعة ونشأة الاقتصاد العراقي لمعرفة الواقع والمستقبل الذي ينتظره. فلو رجعنا الى التشريعات التي أصدرت ما بعد عام 2003 التي شكلت الأساس الذي بنيت عليه المنظومات لبناء ما يعرف بالدولة ، والذي اعتمد المحتل في بنائه على قوانين أصدرها وشرعها هو نفسه مثل قانون إدارة الدولة وقانون الإدارة المالية، وتجاهل إرث الدولة العراقية لثمانية عقود من الزمن، مما خلق التباينات بين فئات المجتمع، وهمشت فئات وغابت المساواة وأثيرت النزعات الدينية والطائفية والعرقية وغاب مفهوم الوطن، واستعيض عنه بالمكونات مما أشر فشلا في كل المجالات، ظهر ذلك بجلاء بعد انسحاب الجيش الأمريكي في سنة 2011. وانعكس ذلك بتوزيع الثروة بين الأفراد والمكونات والمحافظات ومعيار توزيع الثروة عرقي وطائفي، مما انعكس بشكل مباشر وغير مباشر على هيكلية الاقتصاد العراقي وأداؤه. فالاعتماد الكلي على واردات بيع النفط يخلق ثقافة اتكالية ولا يدفع الدولة والشعب نحو الإنتاج الاقتصادي المنافس المثمر. وعندما تقترن هذه الظاهرة بحكومة تستحوذ على ريع الموارد النفطية لتعزيز استبدادها وزيادة ثروات قادتها، تكون النتائج مدمرة.

ان أول من استعمل هذا المصطلح – أي الريع – باعتباره شكل من أشكال المردود المالي هو (ادم سميث) في كتابة (ثروة الأمم) ، ولكن أول من استعمله كنمط اقتصادي هو (كارل ماركس) في كتابة (رأس المال) ، وان معنى كلمة الريع هو النماء والازدهار . أما بالنسبة لمصطلح الدولة الريعية يمكن تعريفها : بأنها الدولة التي تعتمد وبشكل شبه كلي على مصدر واحد لسد إنفاقها الحكومي وهذا المصدر يتمثل بالنفط ، وان الدولة النفطية ذات الاقتصاد ألريعي تكون معتمدة بصورة كبيرة على النفط وبذلك يكون اقتصادها مبني على مستويين :- -المستوى الداخلي: يتمثل في تحكم الدولة بموارد النفط مع تحديد طرق إنفاق عائداته. -المستوى الخارجي: ويتمثل في الاعتماد على النفط وما يدره من عوائد. والدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء كان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية او استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة علية وتوزيعه. لقد أثير الجدل حول مصطلح الدولة الريعية خصوصا بعد ظهور مصطلح الدولة ما بعد الريعية ، ولكن هناك إجماع على أن الدولة الريعية هي تلك الدولة التي تعتمد على العائدات النفطية لسد نفقاتها الحكومية . أما الدولة ما بعد الريعية فهي الدولة التي تعتمد

على عائدات صادراتها من المواد الأولية من اجل سد إنفاقها الحكومي . وعلية يمكن للباحث أن يقسم الريع إلى ثلاثة أقسام :[1]

الأول : الريع الطبيعي ويتمثل بالموارد الطبيعية المتوفرة لدى الدولة ، كالنفط والثروات المعدنية الأخرى .

الثاني: الريع الاستراتيجي ويتمثل هذا النوع من خلال موقع الدولة من حيث الموانئ ومدى تحكمها بطرق التجارة أو تمتعها بميزة جيو سياسية كالأشراف على الممرات المائية .

الثالث : الريع التحويلي ويتمثل بما تحصل علية الدولة من معونات ومنح بالإضافة إلى أشكال الدعم الأخرى .

يمتلك العراق العديد من الموارد التي لم يتم استغلالها بشكلها الأمثل وتم الاعتماد بشكل كلي على مورد واحد والمتمثل بالنفط وإهمال باقي القطاعات الأخرى التي لو تم الاهتمام بها والقيام بتنفيذ مشاريعها لأصبح العراق من أغنى دول العالم . إن سمة الاقتصاد العراقي اليوم ومنذ فترة طويلة وبالأخص بعد عام 2003م هي انه اقتصاد ريعي بامتياز واعتماد الدولة العراقية على المدخلات النفطية لا غير جعلها بموقف صعب جدا ، لكون الميزانية الاتحادية تحسب بالدرجة الأساس على النفط وبنسبة 95% ولم تعتمد على القطاعات الأخرى والسمات الأساسية للاقتصاد العراقي كونه اقتصادا ريعيا هي:

– جميع إيرادات الدولة تأتي من عائدات النفط .
– النفط هو المصدر الأساس للاقتصاد المحلي .
– المستلم لإيرادات النفط الريعية والمتصرف بها هي الحكومة .
– النشاط السكاني يتركز على استهلاك وإعادة توزيع الريع النفطي دون سعي في إنتاجه .

يمتلك العراق الكثير من المصادر التي تمكنه من النهوض بالواقع الاقتصادي والخروج به من دائرة الاقتصاد ألريعي أحادي الجانب إلى اقتصاد منتج ومتطور ومتنوع ، وذلك من خلال تفعيل دور القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة بالإضافة إلى القطاع الخدمي والسياحي . العراق لديه مقومات للسياحة الدينية كبيرة جدا لو تم وضع عدد من الخطط التنموية والإستراتيجية لاستثمارها لانتقل الاقتصاد العراقي نقله نوعيه وكبيرة ، ولكن في نفس الوقت هناك عدد من المعوقات التي تحول دون الانتقال بالاقتصاد العراقي من الاقتصاد ألريعي إلى الاقتصاد المنتج ومن ابرز هذه الأسباب ما يلي :-

- الوضع الأمني .
- التخبط السياسي وعدم توحيد المواقف السياسية من قبل النخب الحاكمة .
- الطريقة المتبعة في تنفيذ العقود الحكومية وطبيعة توجه هذه العقود . ومن ابرز المساوئ الملاحظة على الاقتصاد ألريعي في العراق ما يأتي :-

(1) سيطرة فئة دون أخرى على مراكز الثروة والتحكم المباشر في توزيعها .
(2) سوء التوزيع في الدخل القومي ، فعلى الرغم من غنى الدولة لكن لا يستفيد منها جميع أفراد المجتمع .
(3) إن المجتمع العراقي مجتمع استهلاكي ومستورد لكل شيء بالرغم من إمكانية التقليل من هذا الاستيراد من خلال تنشيط القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية داخل البلد ، وبالتالي تحويل الاقتصاد من الريع إلى اقتصاد أكثر تنوعا وتكاملا .
(4) التبعية السياسية والاقتصادية من قبل الدولة اتجاه الدول الكبرى .
(5) من اكبر مساوئ الدولة الريعية هو اعتمادها على مورد واحد وهو النفط ، ففي حال قلته أو نضوبه –نفاده– سوف يؤثر بشكل سلبي على كل مجالات الحياة . أخيرا يمكننا وضع عدد من

[1] النصراوي , سلطان جاسم (2023) " العراق والتنافسية الاقتصادية: قراءة في تقرير تنافسية الاقتصادات العربية لعام 2022" , مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية
https://fcdrs.com/economical/1808

النقاط التي يمكن من خلالها النهوض بالاقتصاد العراقي والتحول به نحو الاقتصاد المنتج وكما يلي:-

1- الاهتمام بالقطاع التعليمي لأنه يمثل حجر الأساس في أي نهضة مجتمعية ومن خلاله يتم إطلاق الكوادر الكفيلة بأجراء أي تغييرات سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية .

2- ضرورة التغيير , وهذا التغير لا يمكن أن يحصل بين عشية وضحاها. فقد نشأت طبقة واسعة من الموظفين غير المنتجين، البعض منهم مجرد لولب صغير في ماكينة الفساد الجبارة. هذه الطبقة لن تتقبل التغيير والإصلاح طائعة، ولن تعترف بواقع طفيليتها ولن تتخلى عن امتيازاتها غير المشروعة بسهولة.

يمكن للباحث تقديم تصور مبسط عن حالة اللامساواة في توزيع الثروات بين مختلف قطاعات الانتاج في العراق وفق الجدول الاتي :

جدول (1) نسبة النمو في قيمة الرواتب المصروفة بين وزارات الدولة العراقية للفترة من (2019-2023)

بغداد اليوم BAGHDADTODAY.NEWS	قيمة الرواتب (مليار دينار عراقي)			نسبة النمو خلال خمس سنوات	نسبة راتب الوزارة الى الاجمالي
	2019	2022	2023		
وزارة الداخلية	10,447.0	11,736.4	12,409.9	18.79%	24.86%
وزارةالدفاع	5,660.2	6,751.8	7,326.0	29.43%	14.30%
مجلس الوزراء	3,514.5	4,836.4	5,354.9	52.37%	10.24%
وزارة التعليم العالي والبحث	2,256.9	2,281.7	2,718.2	20.44%	4.83%
وزارة التربية	1,739.1	2,193.3	10,387.4	497.27%	4.65%
وزارة الصحةوالبيئة	1,035.9	1,382.3	5,369.5	418.35%	2.93%
مجلس النواب	408.2	455.4	474.7	16.31%	0.96%
وزارة العدل	387.6	415.6	429.0	10.70%	0.88%
وزارة المالية	125.4	247.5	162.6	29.70%	0.52%
دوائر غير مرتبطة بوزارة	267.6	232.1	299.7	12.02%	0.49%
وزارة الموارد المائية	182.7	223.9	216.1	18.25%	0.47%
وزارة الخارجية	128.3	169.2	120.8	-5.80%	0.36%
وزارة الزراعة	142.2	136.2	142.6	0.29%	0.29%
وزارة الاعمار والاسكان	115.6	124.5	118.6	2.67%	0.26%
وزارة الثقافة	91.8	100.0	97.8	6.50%	0.21%
وزارةالعمل والشوؤن الاجتماعية	63.3	90.0	86.3	36.29%	0.19%
وزارة الكهرباء	47.1	51.1	66.3	40.93%	0.11%
وزارة التخطيط	39.3	44.5	50.1	27.63%	0.09%
وزارة الشباب والرياضة	33.7	42.4	47.7	41.23%	0.09%
رئاسة الجمهورية	34.8	39.3	43.4	24.73%	0.08%
وزارة التجارة	29.4	29.2	29.6	0.91%	0.06%
وزارة الصناعة والمعادن	34.8	25.4	35.1	0.96%	0.05%
وزارة النفط	31.3	24.2	26.7	-14.47%	0.05%
وزارة النقل	18.6	17.2	17.0	-8.83%	0.04%
وزارة المهجرين والمهاجرين	12.7	13.5	14.6	14.30%	0.03%
وزارة الاتصالات	12.1	11.8	12.1	-0.25%	0.03%

المصدر : وكالة الانباء العراقية – قناة التيليكرام https://t.me/inainaiq

ففي مؤسسة الجيش العراقي مثلاً هناك تضخم عدد حاملي الرتب العليا بلا استحقاق وبشكل لا يتماشى مع حجم الجيش وقدراته. فعدد الجنرالات في الجيش العراقي عشرة أضعاف عددهم في الجيش الأميركي! أما مستواهم المهني فقضية مختلفة جدا. وقل مثل ذلك في الشرطة ودوائر الحكومة الأخرى الفيدرالية منها والمحلية . ولا ننسى عشرات الآلاف إن لم نقل مئات الآلاف من

"الفضائيين" والنواب الذين يقبضون رواتب تقاعدية لعملهم في البرلمان لدورة واحدة، إضافة للمستفيدين من قانون رفحاء وقانون السجناء السياسيين الحقيقيين والمزورين. لم يكن كل ذلك إلا لترسيخ ما يكفي من الولاءات إلى درجة تسمح بالنهب الكبير، الذي ترتكبه الأحزاب وقياداتها من المشاريع الكبرى، الحقيقية منها والوهمية. باختصار هي عملية نهب منظمة لموارد الدولة، التي ينبغي أن تصرف لخدمة جميع الناس وتحسين حياتهم. كيف نخرج من هذه الحالة المرَضية الشاذة التي لا يمكن استمرارها؟ وكيف نتحول إلى الحكم الرشيد بحيث تقتصر دوائر الدولة على الحد الأدنى من الموظفين والمنتسبين المؤهلين للقيام بأعمالها؟ سوف يقتضي ذلك بالتأكيد تقليصا كبيرا في عدد الموظفين والمنتسبين وسد ثغرات الفساد المنظم. فهناك نوعيين من الموظفون في الدولة بإنتاجية متدنية جدا يعيشون على مواردها بشكل طفيلي، وصنف آخر محرومون من الوظائف الحكومية يحلمون بالحصول عليها، في وقت لم تعد فيه الجامعات معنية برفع المستوى العلمي، بقدر اهتمامها بإصدار شهادات هي بمثابة إجازات عمل في الدولة، لا يصلح الحائزون عليها لأي عمل إنتاجي مثمر.

من وجهة نظر الباحث إذا حصلت هزة في سوق النفط وانخفض سعره أو تعرقل تصديره لأي سبب تعرضت الدولة بكاملها إلى خطر الانهيار , الحالة التي يجب أن نصل إليها، هي حالة الحكم الرشيد، الذي لا يحمي النهب المنظم بل يحمي حقوق الجميع وفي مقدمتهم الضعفاء والمحرومون. والخطوات الضرورية لتحقيق ذلك والتي ينبغي أن تدرس قد تتضمن الآتي:

1- استعمال التكنولوجيا الحديثة لإكمال مشروع الهوية الموحدة، التي تستخدم العلامات البيولوجية لكل فرد، فيكون له (أو لها) رقم وحيد ثابت يُستعمل في كل تعاملات الفرد مع الدولة. هذا سوف يساعد على القضاء على ظاهرة تعدد الرواتب الحكومية للشخص الواحد وظاهرة "الفضائيين".

2- إعادة النظر في أجهزة الحكومة برمتها وإلغاء المؤسسات والدوائر، التي لا تضيف شيئا سوى طبقات من البيروقراطية عديمة الفائدة ومكلِفة وربما مضرة. مثال على ذلك، إذا عززنا ديوان الرقابة المالية ورفدناه بالعناصر النزيهة الكفوءة فلن نحتاج إلى دوائر المفتشين العامين ولا إلى هيئة النزاهة ولا إلى المجلس الأعلى لمكافحة الفساد الذي أنشئ مؤخرا.

3- إدخال الحوسبة على نطاق واسع في عمل دوائر الدولة مع أنظمة يضعها أخصائيون، تتيح مراجعة كل الخطوات في كل معاملة حكومية مع توقيتاتها والشخص الذي أمضاها أو أوقفها، وتسهيل عملية التفتيش على حسن سير العمل، لتكون أداة هامة في الحد من الفساد الإداري.

4- تطوير عمل مجلس الخدمة العامة والحرص على أن يقوم عليه إداريون مؤهلون مشهود لهم بالكفاءة وغير مسيسين، حتى وإن استقدمناهم من خارج البلد في المراحل الأولى. ويكون التعيين في كل دوائر الدولة من خلال هذا المجلس حصرا وبالتنافس الفعلي.

5- ترشيق دوائر الدولة المدنية منها والعسكرية، بإشراف وإدارة مجلس الخدمة العامة إلى الحد الأدنى القادر على أداء مهماتها والاقتصار على الكفوئين المؤهلين وفق معايير محددة للتأكد من الخبرة.

6- التخلي عن مبدأ التوظيف مدى الحياة، فالذي يعمل في الدولة يكون شأنه شأن الذي يعمل في القطاع الخاص، وعليه أن يكون منتجا ولا ترقيته وظيفيا إلا بشكل تنافسي(التنافس يخلق الابداع) . وإذا وُجد أنه فائض عن الحاجة أو مقصر في عمله يكون بالإمكان إنهاء خدماته بعد إجراءات مبسطة وعادلة، وإحالته إلى سجل المسرحين من العمل وتتم معاملته مثلهم حتى يجد عملا آخر. وتكون الإجراءات التي تحكم كل ذلك بإشراف مجلس الخدمة العامة، الذي ينبغي تحصينه من المحسوبية والابتزاز وسوء الاستغلال.

7 - تقوية نظام الضمان الاجتماعي، بحيث يشمل جميع المواطنين العاطلين عن العمل بدون استثناء، وتكوين مراكز تدريبية لتهيئة الفنيين والإداريين الذين يحتاجهم القطاع الخاص.

هذه التغييرات تعني ثورة في المفاهيم والعقليات والتحول من الثقافة الاتكالية الطفيلية إلى الثقافة التنافسية المنتجة، باستثناء غير القادرين على العمل. لكن جميع الإصلاحات لن تكون ممكنة دون استتباب الأمن وخلق بيئة مشجّعة للقطاع الخاص والاستثمار الوطني والخارجي لخلق فرص عمل

متزايدة ولاسيما للشباب. يمكن الاستفادة من التجارب الاخرى في مجتمعات ناجحة , فالصين مثلا، حيث كانت كل القوى العاملة تعمل في الدولة حصرا في عام 1965. لم يكن هناك أي عمل خارج الحكومة. وفي عام 1997، أي بعد سنوات من الانفتاح الاقتصادي، الذي أحدثه دينغ شاو بنغ، كان العاملون في القطاع الخاص يمثلون حوالي 10 بالمئة من القوى العاملة وينتجون 50 بالمئة من الناتج القومي. وبعد عشرين عاما أي في 2017 وصلت نسبة العاملين في القطاع الخاص حوالي 44 بالمئة من مجموع القوى العاملة (340 مليونا من مجموع 776 مليونا). حدث كل ذلك في بلد يحكمه الحزب الشيوعي ولا يزال يدعم القطاع العام لأسباب أيديولوجية وأمنية. وفي بلدان ريعية أخرى مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، مع اختلافاتها، هناك برامج لتقليص التوظيف الحكومي وتوسيع دور القطاع الخاص، يمكن دراستها والاستفادة مما يمكن الاستفادة منه. والثروات التي توفرها الإصلاحات وترشيق الجهاز الحكومي والسيطرة على الفساد المالي والإداري، يمكن أن تستخدم في بناء وتطوير البنية التحتية من طرق وجسور ومواصلات واتصالات ورفع مستوى التعليم والخدمات الصحية، وسوف تحدث انقلابا في مستوى الحياة في البلد ويكون أثرها التراكمي عظيما. ومن دونها سنبقى في مسار منحدر نهاياته كارثية بلا شك.

المحور الثاني : تنافسية الاقتصادات العربية [1]

يمكن للباحث تعريف التنافسية الاقتصادية على انها القدرة على المنافسة بين الدول أو الشركات لتحقيق الأهداف الاقتصادية، مثل زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل. وتشمل عناصر التنافسية الاقتصادية:

اولاً العوامل الأساسية

1. *البيئة الاقتصادية*: الاستقرار السياسي، القوانين واللوائح، والبنية التحتية.
2. *القدرات البشرية*: المهارات، التعليم، والتدريب.
3. *الابتكار*: البحث والتطوير، وتحسين المنتجات والخدمات.
4. *التكنولوجيا*: الاستخدام الفعال للتكنولوجيا في الإنتاج والتجارة.
5. *التمويل*: الوصول إلى رأس المال والتمويل.

ثانياً : العوامل الثانوية والتي تمثل الاسبقيات التنافسية

1. *الجودة*: تحسين جودة المنتجات والخدمات.
2. *التكلفة*: تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف.
3. *السرعة*: السرعة في الإنتاج والتسليم.
4. *الخدمة*: تقديم خدمة ممتازة للعملاء.
5. *الابتكار المستمر*: تحديث المنتجات والخدمات.

اما أنواع التنافسية الاقتصادية

1. *التنافسية الأساسية*: تعتمد على الموارد الطبيعية واليد العاملة.
2. *التنافسية المتقدمة*: تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا.
3. *التنافسية الاستراتيجية*: تعتمد على التخطيط والاستراتيجية.

وتبرز أهمية التنافسية الاقتصادية في :

1. *تحسين الاقتصاد*: زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستوى المعيشة.
2. *زيادة فرص العمل*: تحسين فرص العمل والحد من البطالة.
3. *تحسين الجودة*: تحسين جودة المنتجات والخدمات.
4. *زيادة الاستثمار*: جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
5. *تعزيز التنمية*: تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اما كيفية تحسين التنافسية الاقتصادية فتتم وفق الاتي :

[1] أريك بارتن / أريك بارتن (2022) " العراق أقل الاقتصادات العربية تنافسيةً" , مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية https://fcdrs.com/economical/1679

1. *تحسين البيئة الاقتصادية*: الاستقرار السياسي، القوانين واللوائح.
2. *تحسين القدرات البشرية*: التعليم والتدريب.
3. *زيادة الابتكار*: البحث والتطوير.
4. *تحسين التكنولوجيا*: الاستخدام الفعال للتكنولوجيا.
5. *تحسين الخدمة*: تقديم خدمة ممتازة للعملاء.

إن العراق هو الأقل تنافسية والأكثر تأثراً بأي أزمة تصيب الاقتصاد العالمي، وإذا ما استمر الوضع على هذا المنوال سيشهد المستقبل العراقي المزيد من عدم الاستقرار بحكم تذبذب وعدم اليقين بشأن أهمية النفط من جانب واستمرار النمو السكاني من جانب آخر . أخذت التنافسية تحتل مكانةً مهمة في العالم كونها تمثل مسألة وجود أو عدم وجود على مسرح الاقتصاد العالمي. فالاقتصاد الذي يتصف بالتنافسية يكون أكثر قدرة على الاستدامة والتأثير على الاقتصاد العالمي، وأكثر تجنباً للمخاطر وأسرع تجاوزاً للأزمات. وفي المقابل الذي يفتقدها يكون أكثر هشاشةً ومتأثراً لا مؤثراً فيما يحصل في الاقتصاد العالمي من مخاطر وأزمات.

الاقتصاد الذي يستطيع الانتاج بكُلف منخفضة وبنوعية جيدة وأسعاره رخيصة، يتمتع بالتنافسية إزاء الاقتصادات الأخرى، بحكم مقاومته للسلع المستوردة الممثلة للسلع المحلية من جانب وزيادة صادرته للاقتصاد العالمي من جانب آخر، والعكس صحيح. أي إن الاقتصاد الذي ينتج بكُلف مرتفعة وبنوعية رديئة وأسعاره غالية، لا يتمتع بالتنافسية، حيث لا يستطيع مقاومة السلع المستوردة المماثلة للسلع المحلية من جانب وزيادة الاستيرادات من الاقتصاد العالمي من جانب آخر. وكلما يكون إنتاج الاقتصاد وصدارته أكبر عدداً وأكثر حجماً كلما يعني إن الاقتصاد أكثر تنوعاً وأكبر تنافسيةً والعكس صحيح بالنسبة للاقتصاد الأقل إنتاجاً وصادراتً.

اما عن تنافسية الاقتصادات العربية , فإذا ما لجأنا للبحث عن أفضل الدول العربية البالغ عددها 23 دولة، من حيث تنافسية اقتصاداتها، سنجد عدد قليل منها يتصف بتنافسية لا بأس فيها، في حين يعاني العدد الأكبر من تنافسية ضعيفة جداً. إن الاقتصادات العربية النفطية كانت أقل تنافسيةً من الاقتصادات العربية غير النفطية، بل وأكثر من ذلك، أي إن أغلب الدول العربية غير النفطية وقعت في المربع الأول في حين وقعت أغلب الدول النفطية في المربع الأخير في مؤشر التنافسية من بين الدول العربية بشكل عام.[1]

شكل (1) الارباع التنافسية للاقتصادات العربية

المصدر : مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية[2]

[1] أريك بارتن / أريك بارتن (2022) " العراق أقل الاقتصادات العربية تنافسيةً" , مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية https://fcdrs.com/economical/1679

[2] المصدر السابق نفسه

بشكل عام فإن الايرادات النفطية لم يتم توظيفها بالشكل الذي يعمل على تقوية الاقتصادات العربية النفطية وجعلها أكثر تنافسية، بل أصبحت عامل إضعاف لها ووقفت في طريق تنافسيتها ونموها. في حين الاقتصادات العربية غير النفطية ونظراً لعدم وجود الايرادات النفطية اعتمدت على ذاتها في تنشيط واصلاح اقتصاداتها مما جعلها تتفوق على الاقتصادات العربية النفطية.

اما عن ترتيب الاقتصادات العربية حسب تنافسيتها , فيمكن ملاحظة تنافسية الاقتصادات العربية من خلال عدد السلع التي تمتلك فيها ميزة تنافسية وتصدرها للاقتصاد العالمي، ووفق أربعة مربعات.

1- المربع الأول: اقتصادات عربية غير نفطية: وهي مصر حيث تمتلك أعلى ميزة تنافسية من بين الدول العربية قاطبةً بحكم تصديرها 46 سلعة، ثم تليها سورية بعدد سلع 37 سلعة، ثم لبنان 34 سلعة، ثم تونس 28 سلعة، ثم الاردن 27 سلعة وأخيراً المغرب 27 سلعة.

2- المربع الثاني: اقتصادات عربية الأكثر غير نفطية والأقل نفطية: وتشمل كل من السودان 15 سلعة، وجيبوتي 15 سلعة، واليمن 15 سلعة، والبحرين 13 سلعة، وعُمان 12 سلعة، وإن الدول النفطية تقع في ذيل هذا المربع كونها أقل عدداً من حيث السلع التنافسية.

3- المربع الثالث: اقتصادات عربية النفطية تساوي غير النفطية: ويشمل الاقتصادات ذات الرتبة الواحدة، والتي تتراوح من 6-9 سلع، ، ويشمل كل من الصومال 8 سلع، والامارات 7 سلع، وقطر6 سلع، وموريتانيا 6 سلع. هذه الأعداد تعطي تصوّراً مخالفاً لما يتم تصويره للجمهور، بأن الامارات وقطر من أقوى الاقتصادات العربية والصومال وموريتانيا هي الأضعف!

4- المربع الرابع: اقتصادات عربية نفطية مقابل اقتصاد واحد غير نفطي: اذ إن الأغلبية الساحقة التي تقع في المربع الأخير هي الدول العربية النفطية باستثناء اقتصاد القمر هو غير نفطي، والتي تشمل كل من الجزائر 5 سلع، والسعودية 5 سلع ، والكويت 3 سلع، وليبيا سلعتين، والعراق سلعةٍ واحدة .

وهذا الترتيب يعطي تصوراً واضحاً ومؤكداً على نقطتين:[1]

الاولى: ان الاقتصادات العربية غير النفطية أفضل حالاً من الاقتصادات العربية النفطية في مؤشر الميزة التنافسية خلال المدة 2013-2019.

الثانية: النفط وبسبب غياب التوظيف السليم أصبح عامل كبح للاقتصادات العربية النفطية مما جعلها تقع في المربع الأخير من ترتيب التنافسية عربياً.

إن ضعف التنافسية يعني زيادة التبعية وزيادة التبعية يعني زيادة التأثر وزيادة التأثر يعني غياب الاستقرار الاقتصادي، ونظراً لضعف تنافسية الاقتصادات العربية النفطية بشكل أكبر من الاقتصادات العربية غير النفطية فهي مُستجيبة ومتأثرة لأي أزمة تضرب الاقتصاد العالمي.

مما تقدم يمكن للباحث القول ان العراق أقل الاقتصادات العربية تنافسيةً , ويتضح جلياً من خلال الترتيب أعلاه، إن العراق جاء في المربع الرابع وآخر الاقتصادات النفطية من حيث عدد السلع التي يمتلك فيها ميزة تنافسية، حيث لم يمتلك سوى سلعة واحدة وهي النفط. مما يعني إن العراق هو الأقل تنافسية والأكثر تأثراً بأي أزمة تصيب الاقتصاد العالمي، وإذا ما استمر الوضع على هذا المنوال سيشهد المستقبل العراقي المزيد من عدم الاستقرار بحكم تذبذب وعدم اليقين بشأن أهمية النفط من جانب واستمرار النمو السكاني من جانب آخر.

من أجل تلافي هذا المستقبل وتحقيق جزء من الاستقرار خلال الوقت الحاضر، يتطلب المزيد من الجهود ومن الجميع لرفع تنافسية الاقتصاد ليكون أكبر تنافسيةً وأقل تأثراً بالأزمات التي تصيب الاقتصاد العالمي. وينبغي تركيز الجهود على الآتي:

اولاً: تركيز جهود الدولة على الأمن والقضاء والدفاع.

ثانياً: قيام الدولة بإنشاء البنية التحتية والاهتمام بالحماية الاجتماعية والطبقات محدودة الدخل.

[1] أريك بارتن / أريك بارتن (2022) " العراق أقل الاقتصادات العربية تنافسيةً" , مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية https://fcdrs.com/economical/1679

ثالثاً: انسحاب الدولة لتفسح المجال للقطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي.
رابعاً: تفعيل القطاع الخاص من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة لا طاردة.
خامساً: تأخذ الدولة على عاتقها مهمة الاشراف على اداء اقتصاد السوق لمنع الاحتكار واستمرار المنافسة.

المحور الثالث : مؤشر جاهزية انشطة الاعمال

مع اعتمادها على القطاع الخاص كمحرك للنمو، فإن من أهم المؤشرات الدولية التي تستهدف اي دولة عربية تعزيز مكانتها فيها هي المؤشرات ذات العلاقة بجاذبية الاستثمار وتنافسية الاقتصاد والابتكار، مثل مؤشرات الحرية الاقتصادية، وريادة الأعمال، والابتكار، وتنافسية بيئة الأعمال، ويعد من التطورات المهمة في هذا الجانب قيام مجموعة البنك الدولي بإصدار أول نسخة من تقرير «الجاهزية لأنشطة الأعمال لعام 2024»، ويأتي هذا الإصدار بعد توقف استمر عدة سنوات عن إصدار تقرير «ممارسة الأعمال» الشهير من قبل البنك الدولي، الذي كان مرجعًا أساسيًا لقياس تقدم الدول في دعم القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال، ويعد المؤشر الجديد للبنك الدولي بديلًا عن مؤشر «ممارسة الأعمال». وبدأت النسخة الأولى من التقرير هذا العام بتقييم جاهزية الأعمال في 50 دولة، على أن يتم زيادة عدد الدول تدريجيًا خلال التقرير الذي سيصدر العام المقبل، تمهيدًا لأن يتضمن التقرير الثالث لعام 2026 غالبية الاقتصادات العالمية من خلال إدراج 180 دولة، من بينها سلطنة عُمان، وهذا يعني أن التوقيت مناسب لدراسة الأسس الجديدة التي يعتمد عليها تقييم جاهزية الأعمال، والعمل على تحسين مختلف الجوانب التي تتيح لسلطنة عُمان مكانة جيدة في المؤشر المقبل لجاهزية أنشطة الأعمال.

يركز تقرير مؤشر «الجاهزية لأنشطة الأعمال»[1] على أن يكون خارطة طريق تسترشد بها الدول في تعزيز نمو القطاع الخاص وتحسين بيئة ممارسة الأعمال، ويقدم التقرير المعلومات التي تحتاجها الحكومات لتهيئة الظروف التي تتيح للشركات تحقيق الرخاء للمساهمين والمستهلكين والعمال، دون الإضرار بسلامة الكوكب، ويشير البنك الدولي إلى أنه في الاقتصادات النامية، يوفر القطاع الخاص نحو 90% من فرص العمل، و75% من الاستثمارات، كما يسهم بأكثر من 70% من حجم الإنتاج، ويرى البنك الدولي أنه في الوقت الذي يواجه فيه العالم أبطأ معدلات النمو التي تحققت على مدار ثلاثة عقود، نظرًا لتأثيرات أزمات مثل ارتفاع مستويات الديون، وتفاقم التضخم، والتوترات السياسية، ويحاول القطاع الخاص استعادة زخم النمو الذي تأثر خلال السنوات الأخيرة بهذه الأزمات، ويحتاج القطاع الخاص إلى بيئة عمل مواتية لتحقيق الازدهار. ويتضمن الإصدار الافتتاحي من التقرير لعام 2024 مجموعة شاملة من البيانات باستخدام 1200 مؤشر، بهدف تحديد المجالات التي يمكن تحسينها وتحفيز الإصلاحات.

وبحسب التقرير، فإن أداء جميع الاقتصادات المشمولة بالتقييم هذا العام كان أفضل فيما يتعلق بجودة الأطر التنظيمية للاستثمار، لكن هناك قصورًا في الخدمات العامة التي توفرها غالبية الدول لتسهيل امتثال الشركات لهذه الأطر؛ وتتسبب مثل هذه الفجوات في التنفيذ في منع الشركات والعمال والمجتمعات ككل من الاستفادة الكاملة من المزايا التي يوفرها المناخ السليم الداعم لأنشطة الأعمال، وعلى مقياس من صفر إلى 100، سجلت الاقتصادات التي شملها التقرير في المتوسط 65.5 درجة في فئة جودة الإطار التنظيمي، مما يعني أن الاقتصادات قطعت ما يقرب من ثلثي الطريق نحو الجاهزية لأنشطة الأعمال في هذه الفئة؛ لكنها سجلت 49.7 درجة فقط في فئة الخدمات العامة، مما يشير إلى أنها في منتصف الطريق فقط من الجاهزية في هذه الفئة. وتوجد هذه الفجوة في جميع مستويات الدخل وفي جميع المناطق، على الرغم من أنها أصغر في الاقتصادات مرتفعة الدخل وأكبر في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط

[1] Jawad Al-Samarraie (2024) " Business Ready 2024 Report highlights Iraq's business climate progress and challenges" , Iraqi news website https://www.iraqinews.com/business/business-ready-2024-report-highlights-iraqs-business-climate/#google_vignette

وشمال إفريقيا، وتعتمد نتائج التقرير على منظور أكثر شمولية لمدى تطور البيئة المواتية لعمل القطاع الخاص، من خلال جوانب متعددة لاستدامة نمو القطاع الخاص، وتشمل هذه الجوانب تنمية البشر والمجتمعات، وتمكين القوى العاملة، وتبني سياسات مستندة إلى البيانات لتحقيق النمو الاقتصادي والازدهار، وحلول ذكية مناخيًا للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحقيق الوصول إلى البنية الأساسية مثل النقل والطاقة والخدمات الأساسية، كما يتطرق التقرير إلى التقدم في التحول الرقمي وتسخير القوة التحويلية للتكنولوجيا، إضافة إلى عدد من المجالات المتداخلة المتعلقة بالمساواة وهشاشة النمو الذي قد ينتج عن تعرض الدول للنزاعات والعنف.

أصدر البنك الدولي مؤخرا تقرير "الاستعداد للأعمال 2024(*B-READY*)"[1] والذي يقدم تقييماً مفصلا وشاملا لمناخ الأعمال في العديد من الاقتصادات، بما في ذلك العراق. ويقيم هذا التقرير السنوي مختلف بيئات الأعمال والاستثمار، مع التركيز على المجالات الحاسمة لتعزيز المشهد الاقتصادي الصحي. ويسلط إدراج العراق في هذا التقرير الضوء على رحلة البلاد المستمرة نحو استقرار وتعزيز قطاع الأعمال فيها.

يعد تقرير "الاستعداد للأعمال"، الذي قدمته مجموعة البنك الدولي، بمثابة أداة رئيسية لتقييم سهولة ممارسة الأعمال التجارية في مختلف الاقتصادات العالمية. ويقيم التقرير البلدان على أساس ثلاثة ركائز أساسية: الإطار التنظيمي، والخدمات العامة، والكفاءة التشغيلية. وتشمل هذه الركائز البيئة القانونية الشاملة، والقدرة على الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية للشركات، وفعالية العمليات التجارية داخل البلدان المعنية. وبالنسبة للعراق، يوفر هذا التحليل نظرة ثاقبة للتحديات والفرص التي تواجهها الأمة في سعيها إلى تنمية اقتصادها.

اما مناخ الأعمال المتنامي في العراق

شكل (2) تقرير جاهزية الأعمال 2024 يوضح مناخ الأعمال في العراق[2]

لا يزال مناخ الأعمال في العراق في مرحلة التطوير إلى حد كبير. تعمل البلاد على إعادة البناء وخلق بيئة مواتية للشركات المحلية والدولية. ومع ذلك، فإن عقودًا من الحرب وعدم الاستقرار والعقوبات - ولا سيما منذ الغزو الأمريكي في عام 2003 - خلقت تحديات كبيرة للاقتصاد العراقي. على مدى السنوات الخمس الماضية، شهد العراق بعض الاستقرار النسبي، مما سمح للحكومة والقطاع الخاص بالتركيز بشكل أكبر على الإصلاحات الاقتصادية والنمو. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك حواجز كبيرة، والتي يساعد تقرير Business Ready 2024 في تسليط الضوء عليها ومعالجتها.

[1] Jawad Al-Samarraie (2024) " Business Ready 2024 Report highlights Iraq's business climate progress and challenges" , Iraqi news website https://www.iraqinews.com/business/business-ready-2024-report-highlights-iraqs-business-climate/#google_vignette

[2] Jawad Al-Samarraie (2024) " Business Ready 2024 Report highlights Iraq's business climate progress and challenges" , Iraqi news website https://www.iraqinews.com/business/business-ready-2024-report-highlights-iraqs-business-climate/#google_vignette

لا يزال العراق يواجه العديد من العقبات في خلق بيئة مواتية للأعمال التجارية. وتنبع هذه التحديات من عوامل مثل عدم الكفاءة التنظيمية، وعدم كفاية الخدمات العامة، وبطء العمليات التشغيلية. وتشكل البيروقراطية، والأطر القانونية غير الواضحة، والفساد حواجز رئيسية أمام رواد الأعمال المحليين والمستثمرين الأجانب. كما تعاني البلاد من ضعف البنية الأساسية، وعدم موثوقية المرافق، والقدرة المحدودة على الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية، مما يقيد بشدة الأنشطة التجارية.

يقدم تقرير *B-READY* العديد من الرؤى الرئيسية حول بيئة الأعمال في العراق عبر الركائز الثلاثة التي تم تقييمها:

شكل (3) تقرير جاهزية الأعمال 2024 مؤشرات مناخ الأعمال العراقي[1]

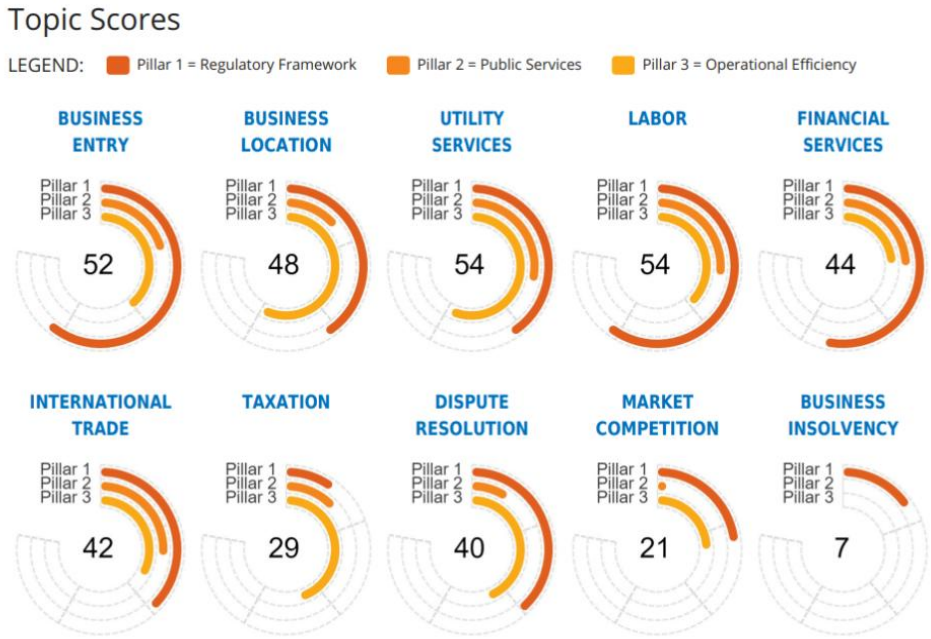

يمكن للباحث توضيح النقاط الخاصة بالمؤشر مدار البحث وفق الاتي :

الركيزة الاولى : الإطار التنظيمي

حصل العراق على 49.39 نقطة، مما يدل على تعقيدات المشهد التنظيمي. تواجه الشركات صعوبات بسبب اللوائح غير الواضحة والمعقدة، مما يعقد الامتثال ويعرقل العمليات. هناك حاجة إلى إصلاحات تنظيمية لجعل البيئة أكثر ملاءمة للأعمال.

الركيزة الثانية : الخدمات العامة

مع تسجيل درجة منخفضة تبلغ 21.45 نقطة، تظل الخدمات العامة في العراق تشكل تحديًا كبيرًا للشركات. ويستمر عدم الكفاءة في تقديم الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه والدعم الحكومي، في إعاقة العمليات، مما يؤدي إلى تكاليف إضافية وتأخيرات للشركات.

الركيزة الثالثة : الكفاءة التشغيلية

سجل العراق 46.79 نقطة، مما يسلط الضوء على تباطؤ العمليات التشغيلية. كما أن التأخيرات البيروقراطية الطويلة، وانعدام الكفاءة في حل النزاعات التجارية، وآليات الإفلاس المحدودة تؤدي إلى إبطاء نمو الأعمال وتثبيط فرص الاستثمار الجديدة.

[1] Jawad Al-Samarraie (2024) " Business Ready 2024 Report highlights Iraq's business climate progress and challenges" , Iraqi news website https://www.iraqinews.com/business/business-ready-2024-report-highlights-iraqs-business-climate/#google_vignette

اما أهم الإنجازات التي حققها العراق في تقرير "الاستعداد للأعمال 2024" , ورغم هذه التحديات، يعترف التقرير ببعض التطورات الإيجابية في المشهد التجاري العراقي:

1- **تحسين الإطار التنظيمي:**
قطع العراق خطوات واسعة في تبسيط اللوائح التنظيمية الخاصة بالأعمال التجارية. وقد أدت الإصلاحات الأخيرة إلى إلغاء الحد الأدنى من متطلبات رأس المال للشركات الجديدة وتبسيط عملية تسجيل الشركات، مما أدى إلى خلق بيئة أكثر ملاءمة لرواد الأعمال.

2- **تحسين الوصول إلى الخدمات العامة:**
لوحظ بعض التحسينات في الوصول إلى المرافق العامة، بما في ذلك تقليص الوقت اللازم للحصول على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه. وتشير هذه التحسينات، على الرغم من محدوديتها، إلى بداية إصلاحات أكثر منهجية تهدف إلى تعزيز البنية الأساسية العامة.

3- **إصلاحات سوق العمل:**
أقر العراق قوانين عمل تقدمية تشجع على المساواة في الأجور والشمول، وتعزز القدرة التنافسية ومرونة سوق العمل. وتعتبر هذه الإصلاحات ضرورية لجذب قوة عاملة متنوعة وتعزيز اقتصاد أكثر ديناميكية.

4- **لا يزال هناك حاجة إلى إحراز تقدم:**
على الرغم من أن العراق أحرز تقدماً في الإصلاحات التنظيمية وإصلاحات سوق العمل، إلا أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ولا يزال تحسين الكفاءة التشغيلية يشكل تحدياً كبيراً. ومع ذلك، تشير هذه الجهود إلى اتجاه إيجابي نحو تحسين مناخ الأعمال العام في البلاد.

يعد تقرير "الاستعداد للأعمال 2024" موردًا قيمًا لمختلف أصحاب المصلحة في المشهد الاقتصادي العراقي. بالنسبة للمستثمرين الأجانب، يوفر التقرير فهمًا واضحًا للتحديات والفرص المتاحة في بيئة الأعمال في العراق. ويسلط الضوء على المجالات التي تحتاج إلى الإصلاح، وهو أمر ضروري للشركات التي تخطط لدخول السوق أو توسيع عملياتها في البلاد.

وبالنسبة للحكومة العراقية ومراكز الأعمال، يعمل التقرير كبوصلة، حيث يقدم إرشادات واضحة بشأن المجالات التي تحتاج إلى الاهتمام لمزيد من الإصلاحات. إن تحسين الإطار التنظيمي في العراق، وتعزيز تقديم الخدمات العامة، وزيادة الكفاءة التشغيلية، كلها أمور بالغة الأهمية لجعل البلاد وجهة أكثر جاذبية للاستثمار .

يقع العراق في الربع الأخير من مؤشر جاهزية الأعمال، إذ تبلغ درجة العراق (49.39) نقطة، أما في مؤشر الخدمات العامة، فقد حقق نحو (21.45) نقطة، وتُعد هذه المرتبة من أدنى المراتب ضمن هذا المؤشر، فيما وقع العراق ضمن مؤشر الكفاءة التشغيلية في المجموعة الرابعة من بين (50) اقتصاداً، إذ تبلغ درجته ضمن هذا المؤشر نحو (46.79) نقطة .

الاستنتاجات والتوصيات

شهد العراق العديد من التطورات الاقتصادية البارزة في العراق، شملت قطاع النفط والتوسع في استيراد الطاقة من دول الجوار، بالإضافة إلى التقلبات المرتبطة بارتفاع سعر الدولار واستمرار الإجراءات العقابية ضد البنوك المشاركة في مزاد العملة، كما شهد جهوداً مكثفة من وزارتي الزراعة والتجارة لتأمين المواد الغذائية الأساسية وضمان استقرار الأسواق المحلية . اذ يواجه العراق صعوبات كبيرة في خلق بيئة أعمال مُواتية تتيح فرصاً أفضل لتطوير الاقتصاد وإعادة التنظيم . بالتالي لابد من ضرورة إجراء تغييرات وتحسينات في جميع المجالات، سواء في المؤشرات الرئيسة أم الفرعية. ويعاني العراق أيضاً من نقص في الخدمات العامة والاستدامة البيئية، مما أدى إلى احتلاله مراتب متدنية في التقارير المشار اليها مدار البحث . لذلك، سيكون من الضروري أن يُركزّ العراق على تحسين الخدمات العامة وتعزيز الاستدامة البيئية لخلق بيئة أعمال مُواتية تتماشى مع التطورات الدولية. كما يتطلب الأمر القيام بإصلاحات قانونية لتبسيط نظام الضرائب وتحسين البيئة التجارية، ما يسهل ممارسة الأعمال للقطاع الخاص. وبما أن العراق

يحتاج إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لتمويل المشاريع الرئيسة مثل مشروع «طريق التنمية » والنهوض بالقطاعات الإنتاجية، فإن هذه الإصلاحات تُعد جزءاً أساسياً من خطة التنمية الوطنية الخمسية 2028 - 2024 .

يوصي الباحث بأهمية التركيز على المؤشرات الاقتصادية مدار البحث وضرورة ايلاء اولوية خاصة لها من قبل صناع القرار السياسي والاقتصادي في العراق كمحاولة للنهوض بالواقع الاقتصادي في العراق سيما في ظل الازمات العالمية وتذبذب اسعار النفط العالمية والانفجار السكاني وغيرها وجعل بيئة العراق جاذبة للاستثمارات الخارجية عبر تشجيع المستثمرين المحليين والدوليين من خلال اصدار حزمة من القوانين والتشريعات التي تضمن سهولة اداء الاعمال في العراق .

المصادر

1- النصراوي , سلطان جاسم (2023) " العراق والتنافسية الاقتصادية: قراءة في تقرير تنافسية الاقتصادات العربية لعام 2022" , مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية https://fcdrs.com/economical/1808

2- دعدوش , علي (2024) " قراءة وتحليل لموقع العراق في تقرير جاهزية الاعمال لعام 2024" , مقال منشور في مركز البيان للدراسات والتخطيط – جامعة البيان الاهلية , بغداد , العراق . https://www.bayancenter.org/2024/10/12528 /

3- صندوق النقد العربي – الدائرة الاقتصادية (2024) " تقرير تنافسية الاقتصادات العربية – العدد السابع لعام 2023" , دولة الامارات العربية المتحدة www.amf.org.ae

4- وكالة الانباء العراقية , بغداد , العراق . – قناة التيليكرام https://t.me/inainaiq

5- Jawad Al-Samarraie (2024) " Business Ready 2024 Report highlights Iraq’s business climate progress and challenges" , Iraqi news website https://www.iraqinews.com/business/business-ready-2024-report-highlights-iraqs-business-climate/#google_vignette